

## الربط بين حقوق المرأة والتحديات البيئية حاجة وليس ترف

يرافق طرح قضايا مرتبطة بالبيئة والنساء والأدوار ذات التأثير والتأثير، حالة من التندر على اعتبار أن هذا الطرح محاولة لربط ما لا يمكن ربطه، وان تناول المسألة البيئية من ناحية حقوق النساء يعتبر ترفاً وطرحاً غير واقعي لا يحظى بجدية كبيرة.

رغم أن الحركات العالمية اليوم والتي تقودها الشعوب مبنية على حقيقة مفادها أن الأضعف بالضرورة أكثر تأثراً بما نعيشه من أزمات وكوارث بيئية مرتبطة بشكل مباشر بطبيعة حياة الناس ونمط حياتهم اليومي، والذي يتأثر بشكل مضطرب بنقص الموارد وانعدام إنتاجيتها وتجدها تحت وطأة استقواء القوي من الدول والشركات والجماعات وأخيراً الأفراد، هذا الضغط يطبق الخناق بمزيد من القسوة على النساء وفعاليتها ووجودهن الحتمي المُنكر.

نعي نحن الذين نعمل منذ سنوات في معترك الساحة البيئية، أن هذا الربط قد لا يتوافق مع العديد من القراء والنشطاء والمطلعين، لأنه ببساطة يرون بالمسألة البيئية مسألة تخصص تقني تحتاج إلى الكفاءة العالية في تناولها، وهي لا تعني بالضرورة مسألة نسوية، لكنه قد يغيب عنهم ما يمكن للبيئة أن تقدم من خدمات من خلال نظمها التي كانت تاريخياً صديقة للإنسان أياً كان جنسه وموطنه لغته ودينه، وأصبحت اليوم وبعد أن غزى الفكر الاستيطاني البشري الأرض عبارة عن مستعمرات بشرية حُرّف بها الإنسان كل ما هو طبيعي عن طبيعته وخلق توازنات جديدة على البشران يتكيف معها ولم تعد الطبيعة هي ملهمته بل أصبح هو بكل جبروته من يعدل مسارها.

مع كل هذه التشوهات أصبحنا ندور في حلقات متوازية تتقاطع عند مصالح القوي وتبعد في غالب الأحيان عن المصلحة العليا للبشرية، وان قلب المسألة البيئية التي يفهما الكثيرين على أنها تقنية فنية بحثية إلى كونها قضية اجتماعية لم يكن وليد القضية النسوية، بل إنها أوسع من ذلك تتناول الإنسان الأضعف أياً كان وحسب قول (موراي بوكشين) الفيلسوف الأمريكي " فكرة هيمنة الإنسان على الطبيعة تنبع من الهيمنة الإنسان على الإنسان أولاً"، ومن هنا فأنا عندما نربط العمل البيئي بالمرأة فإننا نتحدث بشكل أساسي عن مزيد من غياب العدالة الاجتماعية والمساواة التي تعيشها النساء في العالم عامة لتأتي القضية البيئية وتعد من تحدياتها.

أسهبت المقدمة في الشرح حول إشكالية المرأة والبيئة لأننا لا نتحدث عن إشكالية سطحية مرتبطة بالأدوار والمسؤوليات بقدر ما هي مسألة متجذرة لها بعدها العميق من فهم دور النساء في النشاط والنضال البيئي، الذي لا يمكن أن يأتي بالصدفة كما تأتي الشهادة والمهنة والوظيفة في بلادنا بل هو طريق لا يمكن أن يخوض غماره إلا واعي ومدرك بأنها معركة كبيرة قد تصل إلى مكافحة نشاط اللاعبيين الأساسيين في هذا العالم ولذلك فهو طريق صعب يحتاج إلى عمل مستمر وجراءة في اتخاذ المواقف وسرعة في ردة الفعل لأنه قريب من النضال السياسي والنضال المدني العام، والذي قد يشكل غايته الأساسية اذا ما نظرنا له على انه مسألة اجتماعية حقوقية، وعليه فإننا في بلادنا قد لا نشاهد هذا الزخم الواجب من الناشطات النسويات في المجال البيئي وخاصة وكما ذكرت انه يروج له على انه مسألة فنية متخصصة.

يعتبر هذا التحدي هو الأول أمام النشاط البيئي المدني، وهو بالمناسبة يحمل وجهين، الوجه الأول من المجتمع الذي قد ينظر للنشطاء البيئيين من كلا الجنسين على أنهم دعاة ترف لم نصل اليه بعد ولا يدركون أن رغيغ الخبز وضوء الغرفة ووقود المركبة ما هي إلا قضايا بيئية تتجسد في ثوب اقتصادي، والوجه الأخر للنشطاء أنفسهم الذين حصروا القضية البيئية في مسألة جمع النفايات وغرس الأشجار وإعادة التدوير - التي لا تتجاوز كونها إعادة استخدام بشكل بدائي- ، لا ننكر أهمية هذه الملفات ولكن زيادة العمل عليهم بمركزية مفرطة يزيد من الهوة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن فعلاً.

يواجه النشطاء بشكل جاد من اجل الدفاع عن الطبيعة ومواردها ردود فعل سلبية في كثير من الأحيان من جهات كثيرة أبرزها المجتمع الذي قد لا يعي أهمية دورهم، وهنا قد تتعرض الناشطات من النساء في هذا الإطار لمواجهة اشد وتحدي اكبر وذلك لأسباب اجتماعية لا تخلوا من نظرة التمييز.

ننظر إلى ميدان العمل البيئي كميدان للعمل الحر المستنير الذي يجب أن تمنح فيه الممارسة الديمقراطية اعلي مراتبها لأننا لا نتحدث بشكل أساسي عن قاعدة سياسية وقرارات قد تؤثر على البشر بشكل مؤقت كوجود برلمان أو انتخاب مجلس بلدي أو تكوينات وحياة حزبية تجد لها متسعا من الفضاء للحديث، إن الحديث حول اغتصاب البيئة والتعامل معها بالوحشية القائمة حاليا تورث لنا وللأجيال القادمة أرض لا تستطيع إن تهبنا الحياة بل إننا أمام معضلات بيئية كبيرة أثرت على ملايين البشر وستؤثر على ملايين أخرى، وان مما سيزيد تأثير هذه الكوارث حدة هو الضعف القائم والذي تواجهه النساء حيث إننا نتحدث عن أكثر من ثلثي الفقراء في العالم العربي ونتحدث عن نساء مسؤولات عن تأمين موارد الحياة لأسرهن عن نساء يدرن هذه الموارد داخل البيوت وخارجها وهن الأقل قدرة على امتلاكها ، وكأنهن وجدن للعمل والسخرة فمثلا في الأردن لا تملك النساء أكثر من 20% من اجمالي الحيازات الشخصية للأراضي.

وإذا ما تحدثنا عن القوى العاملة الزراعية النسوية فهي تفوق نسبة الحيازة بأضعاف حسب آخر تقديرات وبالتالي فإننا فعلا أمام إشكالية اللاعدالة الواضحة والتي هي بالتالي تؤسس لمزيد من البؤس البيئي، وإذا اخذنا نفس المثال فأنا نسمع كثير من الأصوات التي تنادي بحقوق تلك النساء العمالية وتطالب بتنظيم بيئة عملهن ولكننا لا نسمع أصواتا حول حقوقهن البيئية المرتبطة بامتلاك الموارد والسيطرة عليها وإدارتها ولا حتى بتأثير المناخ ومظاهر تغيره كالفيضانات وارتفاع درجات الحرارة ، ان كل ما قد يشغل الحركة المدنية الحقوقية هي حقوقهم بالأجر والرعاية الصحية وساعات العمل وهذا شي جيد ، ولكنه غير مكتمل إذا ما اردنا ان نتحدث عن عدالة شاملة ، لذلك نحن بحاجة إلى مزيد من النشاطات في المجال البيئي النسوي والتي اعتقد أن التحدي الثاني يكمن في قلة عدد النشاطات في المجال البيئي وانا هنا أقول نشاطات ولا أقول متخصصات ولا عاملات في الشأن البيئي مع انهن أيضا قلة ولكن اذا ما قورنوا بالنشاطات فإن العدد قد يكون لا يذكر، وبالتالي فإن زخم العمل المطلوب والضروري لا يواكب العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي تخط النساء بها اليوم أدوارا ونشاطا واضحا، واكبر شاهدا على ما أقوله اليوم هو محدودية ما حظي به العالم العربي من احتفاء حول التصويت الأخير لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الحق ببيئة سليمة والذي تم خلال جلستهم في نيويورك في 28 تموز الماضي والذي قوبل ببيانات وتصريحات كبيرة عبر العالم هذا القرار الذي انتظره النشطاء أكثر من 50 عاما أي منذ مؤتمر البيئة الأول في ستوكهولم 1972 ، ان قرار بهذا الحجم وانعكاسه على حالة المساءلة العالمية التي نتطلع لها كناشطات يحتاج الى أدوات تضمن لنا أحقية نشاطاتنا وتحمي النشاطات البيئية من انتهاك حقوقهن في العمل البيئي المدني.

نحن نعلم حجم التحدي الذي يواجهه نشطاء حقوق الإنسان عامة والنساء منهن خاصة بما يرتبط بسقف طموحهن من اجل عدالة في قضايا ومساواة في أخرى كما إننا على يقين أن هرمية العمل وتراتبية صنع القرار في العالم تؤخذ الشكل الاستبدادي كنهج ولكننا في القضية البيئية تحديدا فإن عامل الوقت ليس بصالحنا بل على العكس أن مزيد من التلوث يوما بعد يوم مع ارتفاع حدة تأثيرات تغير المناخ والتي أصبحت ظاهرة الآن ستؤثر على الجميع ولن تستثنى أحدا وهذا ما نحاول ايصاله اليوم أن مزيد من النشاط البيئي التعبوي والشعبي والقاعدي سيصنع فرقا حقيقيا يؤثر على الحاضر والمستقبل ، وأما هذه الحالة من الاستسلام التي تعيشها الشعوب في جل مواقفها فلن تجلب إلا مزيدا من اللامسؤولية الأخلاقية من قبل القوى وستعمق بما لا يدع مجالاً للشك من الفجوة الحقوقية بين النساء والرجال والفقراء والأغنياء دولا وشعبا وإفراد مما سيؤثر بالتالي على المكتسبات الحقوقية التاريخية والتي ناضلت النساء والشعوب لتحقيقها وبالتالي وأخيرا قد تنتصر القوى الاستبدادية التي تقدر المال على الإنسان وتصنع من العالم ماكينه رغبات لا تنتهي ، لذا نحن معنيون بشكل كبير بأن تصل القضية البيئية إلى قلب الحراك النسوي الذي هو عالميا وعربيا لديه ثقله في قلب الميزان .

وهذا ليس مجرد افتراضا نسوقه على محمل استعطاف الجهود، ولكنه هو وعي تام بما تأثرت به الفتيات والنساء جراء تغيرات المناخ، ففي عام 2021 فقط اضطرت أكثر من أربعة ملايين فتاة الى ترك دراستهم جراء تداعيات التغيرات المناخية، أي بسبب مظاهر التغيرات المناخية كالأعاصير والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة المبالغ فيها والجفاف الذي جعل الأسر إما نازحة او لاجئة بشكل عام واثر على حق الفتيات في التعليم، وفي تقديرات تقرير ملاله فإن التغيرات المناخية والأسباب البيئية قد تتسبب بمنع ما لا يقل عن 12.5 مليون فتاة في البلدان منخفضة إلى متوسطة الدخل من إكمال تعليمهن بحلول عام 2025 وهنا لا نتحدث عن بيئة تشريعية قانونية غير منصفة بحق النساء والفتيات او عن ممارسات تمييزية مرتبطة بالشأن الحكومي بشكل ممنهج ولكنها بالطبع نتيجة قلة الاستعداد المسبق والتكيف والذي تتحمل الحكومات والدول مسؤوليته بشكل مباشر خاصة اننا لا نتحدث عن جائحة مفاجئة بل نتحدث عن تقديرات وتغيرات رُصدت منذ أكثر من 30 عاما أي ما قبل صياغة الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ والتي عقد

بعدها 26 مؤتمرا خاصا للأطراف ولم ترقى المفاوضات الى اليوم بمستوى يحقق العدالة والمساواة الجندرية وتحديدًا بالجلوس على طاولة المفاوضات فقد قُدر حجم مشاركة النساء في المفاوضات الأخيرة في غلاسيكو بنسبة تقل عن 33% من حجم الجهود التفاوضية وهذه النسبة ما زالت متواضعة أمام ما تصيغه كلمات البيانات الختامية لهذه لمؤتمرات.

في نظرة مشرقة على العالم لا يمكن اغفال إن هنالك امرأة واحدة استطاعت ان تدرّب أكثر من 35 الف مُزارع على الزراعة التكيفية مع تغيرات المناخ في زمبابوي، وانطلقت من الأسباب التي حرمتها من الحصول على ابسط حقوقها في التعليم والحياة الصحية والسليمة في مرحلة الطفولة، وهي اليوم تعتبر رمزا في تعليم وابتكار طرق التكيف مع الواقع البيئي الصعب في بلدها، واما السيدة (رفيعة) فقد حذى بها الطموح الى ائارة قريتها المكونة من 80 منزلا في الصحراء الأردنية باستخدام تقنيات الطاقة الشمسية وهي السيدة التي حُرمت بسبب مكان سكنها من التعليم فهي امية برتبة مهندسة طاقة متجددة، من المؤكد ان هنالك العديد من هذه النماذج الفردية والتي أخذها العزم نحو تحقيق المستحيل، ولكننا في المقابل نعلم جيدا حجم المعوقات في العمل الفردي والذي غالبه لا يكفل بالنجاح .

إن التحديات التي ذكرت وفندت في هذا المقال تحدثت عن تحديات مرتبطة بالعدد وأخرى بالعدة، وكلا الامرين يحتاج الى مدة زمنية مع عمل مستمر وملتزم من الناشطات البيئيات في بيئة حرة ملتزمة بأجندة حقوق الانسان من أجل الوصول الى المشاركة والعدالة البيئية المرجوة مع تمركز عملهن ضمن اتحادات او شبكات تعطي للعمل الفردي الصفة الجماعية وتراكم خبرات قد تخلق تيارات تغيير واضحة الاتجاه وذات تأثير ملموس، بالإضافة الى تسليط الضوء بشكل دوري وممنهج حول نماذج واقعية من التأثير البيئي على النساء واهمية وجودهن في دائرة صنع القرار وقياس الأثر الذي قد يحدث من اجل خلق أنموذج يمكن البناء عليه، إن العمل المدني بأي مجال يحتاج الى كثافة في العمل عبر مناخ حر من اجل خلق وتوجيه السياسات المحلية والدولية وهذا المناخ هو ما نحتاج أن يتغير بل يجب ان تصنع النساء تغيره بأيديهن.